

**التحليل الجيوبوليتيكي للمواقف الدولية من مشروع  
انابيب نقل الغاز الطبيعي  
نورد ستريم ٢**

**المدرس المساعد هدير محمد جاسر العقابي**

تعد روسيا الدولة الاولى عالميا باحتياطي الغاز الطبيعي ونتاجه وتصديره ، لذا يجادل هذا البحث من ان مشروع انابيب نورد ستريم ٢ الروسي من المشاريع الكبيرة التي عملت عليها لتصدير الغاز الطبيعي لألمانيا ومنها الى اوربا ، فهو من وجهة النظر الروسية مشروع تجاري يخلو من الميزة التسلطية وانما الغاية منه هو خلق حالة من الاستقرار الطاقوي في اوربا التي تواجه عطشاً شديداً لمصادر الطاقة بأجمعها ومنها الغاز الطبيعي الذي يرى الكثيرون على انه وقود المستقبل لنظافته وتعدد استخداماته . لم يكن موقف الدول الاوربية واحدا ازاء مشروع انابيب نورد ستريم اذا نلحظ المانيا بالدرجة الاولى وغيرها ايدت المشروع ودعمته بقوة الا انها تراجعت فيما بعد ، اما بقية الدول مثل بولندا ودول البلطيق واوكرانيا وغيرها فقد عاضت المشروع من البداية حتى رفض المانيا منح شهادات الاعتماد له . دخلت الولايات المتحدة على خط الرفض القاطع للمشروع تحكمها في ذلك احتياطاتها من الغاز الصخري وتحويله الى سائل وامكانية تصديره لأوربا عبر الاطلسي وعداؤها المستمر لروسيا ودورها في المسرح العالمي . الكلمات المفتاحية : التحليل ، الجيوبوليتيكي ، الغاز الطبيعي ، نورد ستريم ٢

Russia is the first country in the world with natural gas reserves, production and export, so this research argues that the Russian Nord Stream 2 pipeline project is one of the large projects that it worked on to export natural gas to Germany and from there to Europe. It aims to create a state of energy stability in Europe, which is facing a severe thirst for energy sources as a whole, including natural gas, which many see as the fuel of the future due to its cleanliness and versatility. The position of the European countries was not the same regarding the Nord Stream pipeline project. If we notice Germany in the first place and others supported the project and supported it strongly, but later backed down. As for the rest of the countries, such as Poland, the Baltic countries, Ukraine and others, they opposed the project from the beginning until Germany refused to grant accreditation certificates for it. The United States entered the line of categorical rejection of the project, which is governed by its reserves of shale gas, its conversion to liquid, and the possibility of exporting it to Europe across the Atlantic, and its continuous hostility to Russia and its role in the world stage.

## المقدمة :

حظي مشروع انابيب نورد ستريم ٢ بالاهتمام الواضح من قبل صناع القرار في روسيا واوربا كونه من المشاريع الروسية الكبيرة التي كانت وما زالت تعول عليها في تصدير الفائض من الغاز الطبيعي لاوربا ، وتتمثل اهمية المشروع من كونه يزود اوربا بالغاز الطبيعي عن طريق بحر البلطيق ويسد احتياجاتها المتزايدة ، في ظل افتقارها لمصادر الطاقة التقليدية بأنواعها ولاسيما الغاز الطبيعي ، وضيق استخدام مصادر الطاقة المتجددة وانطلاقاً مما تقدم اتخذا الباحثان من "التحليل الجيوبوليتيكي للمواقف الدولية من مشروع انابيب نقل الغاز الطبيعي نورد ستريم ٢" موضوعاً للدراسة من خلال الاجابة على التساؤل الرئيس ما لتحليل الجيوبوليتيكي للمواقف الدولية من مشروع انابيب نقل الغاز الطبيعي نورد ستريم ٢ ، لذا يهدف البحث الى التعرف على مشروع الانابيب نورد ستريم ٢ من حيث امتداده واهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية لروسيا ولدول اوربا ، والكشف المواقف الدولية منه سواء من قبل الدول الاوربية او الولايات المتحدة الامريكية . ولغرض تحقيق اهداف البحث قسم الباحثان بحثهما على مطلبين الاول ركز على مشروع انابيب نورد ستريم ٢ خصائصه واهميته الجيوبوليتيكية ، والثاني المواقف الدولية من مشروع انابيب نورد ستريم ٢ واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات وقائمة المصادر والمراجع .

## المطلب الاول : مشروع انابيب نورد ستريم ٢ خصائصه واهميته الجيوبوليتيكية

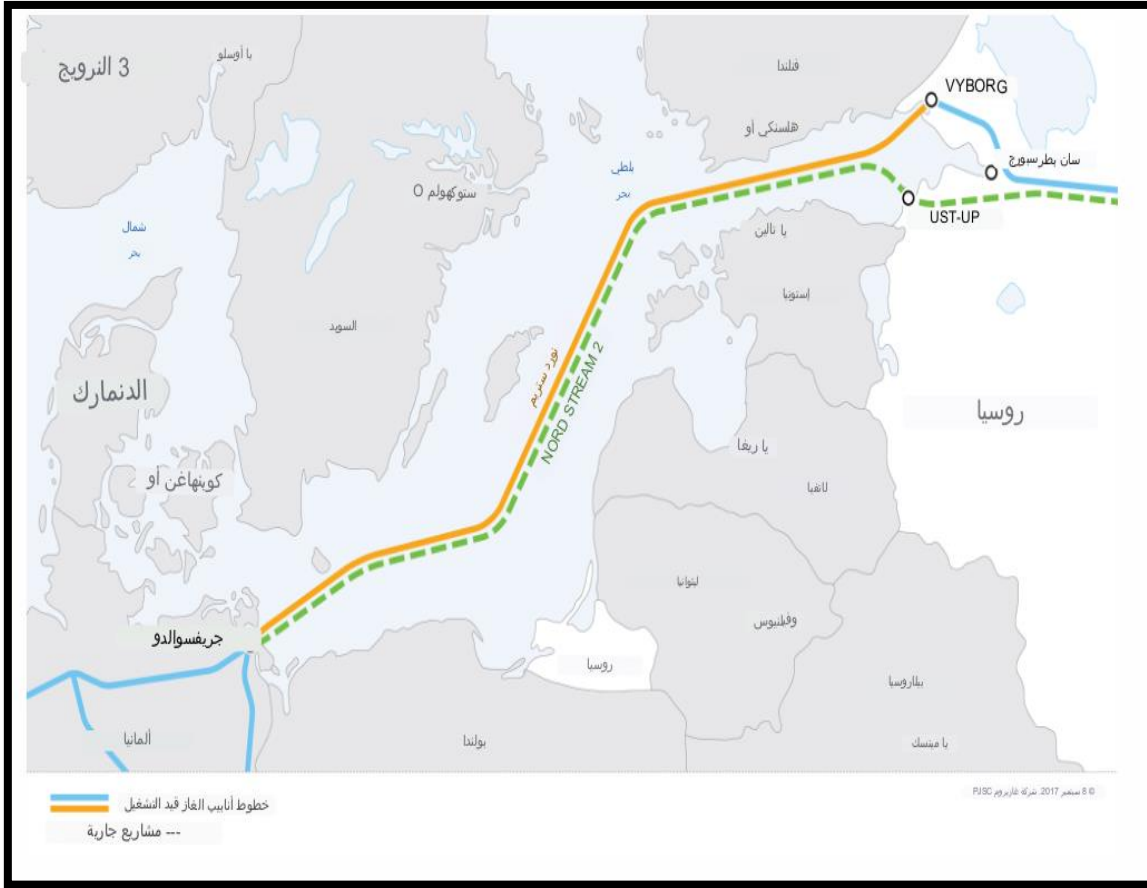
ما من شك ان العشرين عاماً التي انقضت منذ نهاية الحرب الباردة ، شهد المشهد الجيوسياسي لأوراسيا تغيرات عميقة ربما كان التحول الأكثر أهمية هو من ثنائية الشرق والغرب المتشددة ، فضلاً عن بروز ما يمكن وصفه على أفضل وجه بالجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية الشراكات المتعددة والروابط الشبكية ، لذلك كان هناك اهتماماً بكيفية ظهور الطاقة في هذا المشهد الجيوسياسي الجديد وما تعنيه صورة الطاقة من أهمية عند الجغرافيين وغير الجغرافيين على حد سواء اذن لا يمكن تجاهل الدور الذي تؤديه الطاقة الرئيس ، ولا سيما الغاز الطبيعي في تشكيل هذا المشهد المعاصر ، على عكس النفط ، الذي يتم تداوله في السوق العالمية وغالباً ما يتم نقله عن طريق السفن والسكك الحديدية والطرق السريعة ، اما الغاز الطبيعي لا يزال سلعة يتم تداولها في سياق العقود الثنائية وعبر البنية التحتية المخصصة (أي خطوط الأنابيب) ، إلا أن خطوط الأنابيب تجعل ما يسميه الفيلسوف الألماني الأمريكي للتكنولوجيا ألبرت بورجمان ان "الحياة الجيدة" ممكنة اكثر من ذي قبل بفعل التكنولوجيا ، وعلى "خلفية التكنولوجيا" . تستمر أهمية خطوط الأنابيب في النمو مع زيادة استهلاك الغاز الطبيعي في الوقت الحاضر ، في الوقت الذي تكون فيه مصادر الوقود المحلية ، مثل حقول الغاز في شمال المحيط الأطلسي ، تقترب

من كونها غير اقتصادية ، و لم تعد مشاريع خطوط الأنابيب المقترحة في أوروبا ، مثل نورد ستريم و نابوكو وساوث ستريم وأمير ، ونورد ستريم ٢ ، تمثل ببساطة القنوات التكنولوجية المجهولة التي تصفي الدفء على غرف المعيشة في بودابست وبرلين وبروكسل ، بل اتخذت هويات سياسية لها ، لا ترمز هذه المشاريع إلى الدفء في فحسب ، بل ترمز أيضاً إلى الرفاهية وكذلك إلى البرودة في العلاقات الدولية ما بين الدول<sup>(١)</sup> تعد روسيا من الدول التي تمتلك أكبر احتياطات الغاز الطبيعي في العالم ، و أصبحت منتجا ومصدرا رئيساً فقط في السبعينيات من القرن الماضي لا سيما بعد تطوير حقولها وخطوط الأنابيب في سيبيريا التي تربطها بأوراسيا وخارجها. بدأت الصادرات تصل على نطاق واسع إلى أوروبا الغربية ببناء خط أنابيب يورنغوي- أوزهورود في عام ١٩٨٤ ، وبدأ تشغيل خط أنابيب يامال عبر بيلاروسيا وبولندا في عام ١٩٩٦ ، ثم الحقت ذلك تشغيل أول خط أنابيب نورد ستريم ١ ، الذي يربط روسيا وألمانيا مباشرة تحت بحر البلطيق في ٢٠١١ ، و تشمل خطوط الأنابيب الروسية الأخرى بلو ستريم ، وهو خط أنابيب آخر تحت البحر يزود تركيا ، ويعمل منذ عام ٢٠٠٣ ، وتورك ستريم ، الذي يزود تركيا وجنوب شرق أوروبا ، ويعمل منذ عام ٢٠٢٠ ، و خطت روسيا لإنشاء خط أنابيب ساوث ستريم الذي يمتد مباشرة من روسيا إلى بلغاريا تحت البحر الأسود الا انه تم التخلي عنها في عام ٢٠١٤ ، بعد أن اعترضت المفوضية الأوروبية بحجة عدم امتثالها لتشريعات الطاقة الأوروبية ، ومن الضروري الإشارة الى ان جميع خطوط الأنابيب المذكورة أعلاه مملوكة ومدارة من قبل شركة غاز بروم الروسية التي تسيطر عليها الدولة والشركات التابعة لها ؛ على الرغم من أن غاز بروم ليست شركة الغاز الوحيدة في روسيا ، اذ توجد لجانبها شركة نوفاتيك المملوكة للقطاع الخاص وهي لاعبا رئيسا وهي أكبر منتج ، وتحتكر جميع صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب ، ولكن ليس الغاز الطبيعي المسال (LNG)<sup>(٢)</sup>. لقد شكلت المعطيات انفة الذكر تطورا واضحا في صادرات الغاز الروسي ، فبعد أن كان الاتحاد السوفيتي يصدر ٦.٨ مليار متر مكعب فقط إلى بقية العالم في عام ١٩٧٣ ، وصلت صادرات روسيا بحلول عام ٢٠١٩ إلى ١٦٦ مليار متر مكعب ، أي ٤٣٪ من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز ، مما يعني ان روسيا تصدر غازاً إلى الاتحاد الأوروبي أكثر من أي دولة أخرى ، متقدمة في ذلك على النرويج (٢٣٪) والجزائر (٦٪). من حيث القيمة ، ففي عام ٢٠١٩ ، بلغت قيمة صادرات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي ١٧.٩ مليار دولار أمريكي ، أي ١١٪ من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي من البضائع من روسيا. الا ان في عام ٢٠٢٠ ، انخفض هذا الرقم إلى ١١.٨ مليار دولار أمريكي ، ويرجع ذلك جزئياً إلى الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا<sup>(٣)</sup> ومما تجدر الإشارة اليه ان بسبب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ والركود اللاحق ، انخفض الطلب على الغاز الطبيعي في أوروبا في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ ، و كان أحد العناصر الرئيسية هو تطور وهجرة الصناعة التحويلية إلى مناطق العالم الأخرى ، لكن قلة النمو السكاني وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي ساهمت في التأثير على ذلك ، وعلى الرغم من وجود فائض في العرض حالياً في السوق الغازي ، إلا أن استهلاك الغاز المسال الذي بدأ يأخذ حيزاً في السوق الغازي قد اتجه الى الشرق ، اذ تعمل آسيا باستمرار على سحب فائض إنتاج الغاز الطبيعي المسال ، في حين أن الغاز الصخري الأمريكي بتكلفته المتغيرة العالية وحساسيته العالية لأسعار سوق الغاز الطبيعي المسال لا يمكنه حالياً منافسة الغاز الروسي الرخيص، وتشير توقعات وكالة الطاقة الدولية في عام ٢٠١٧ إلى أن الطلب ثابت ومتوسط معدل انخفاض الإنتاج السنوي هو بنسبة -٢.٥٪ في السوق الأوروبية ، اذ يصل مقدار العجز إلى ٣٤ مليار متر مكعب في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢ وربما أكثر في المستقبل، ويهدف نورد ستريم ٢ إلى سد هذه الفجوة<sup>(٤)</sup>. ونظراً للأهمية المشار إليها في اعلاه يتطلب الامر اعطاء تصوراً واضحاً عن خط الانبوب نورد ستريم ٢ ، اذ يتكون نظام خط الانابيب لنورد ستريم ٢ (NSP2) The Nord Stream 2 AG pipeline من خطي أنابيب تحت سطح البحر بقطر ٤٨ بوصة بما في ذلك المرافق البرية ، و يمتد الأنبوب الساحل الروسي الجنوبي لخليج فنلندا إلى الساحل الألماني في منطقة جرافسفالد ، عبر بحر البلطيق ، وتكون خطوط الأنابيب مستقلة بشكل عام عن نظام خطوط أنابيب نورد ستريم ١ (NSP1) Nord Stream AG الحالي ، و يمر خط الأنابيب عبر المياه الإقليمية (TW) لروسيا والدنمارك وألمانيا ويمتد داخل المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) لروسيا وفنلندا والسويد والدنمارك وألمانيا<sup>(٥)</sup>. شكل(١).

يبلغ طول نورد ستريم ٢ ١٢٢٤ كم ، وعند وصوله اليابسة الألمانية يتم نقل الغاز الطبيعي الى نظامي من خطوط النقل الألمانية هما خط الأنابيب البلطي - أنبوب التوصيل (OPAL) OSTSEE-PIPELINE -ANBINDUNGS-LEITUNG و خط الغاز الطبيعي لشمال أوروبا (NEL) NORDEUROPAISCHE ERDGASLEITUNG ، وتبلغ الطاقة الاجمالية للانبوب ٥٥ مليار متر مكعب<sup>(٦)</sup>. تم الانتهاء من تشيد الانبوب في عام ٢٠٢١ ، وهو العام الذي المقرر في الخطة الخاصة بأنشاء الانبوب وقد بلغت كلفة تشيده بحسب

وزارة الطاقة الروسية بـ ١١ مليار دولار . ان انبوب نورد ستريم ٢ هو مشروع مشترك بين شركة غاز بروم PJSC Gazprom ممثلة بفرعها Nord Stream 2 AG وخمس شركات أوروبية هي على النحو الآتي<sup>(٧)</sup>:

- ١- شركة انجل ENGIE الفرنسية.
- ٢- شركة او ام اف OMV النمساوية.
- ٣- شركة رويال داتش شل Royal Dutch Shell الهولندية.
- ٤- شركة اونبير Uniper الالمانية .
- ٥- شركة ونتر شل Wintershall الالمانية .شكل (١) مسار نورد ستريم ٢ من روسيا وحتى المانيا



<https://www.nsenergybusiness.com/features/nord-stream-2-gas-pipeline-germany-russia/attachment/nord-stream-2-map-2/>

وتمثل المزايا الاقتصادية والجيوسياسية الرئيسة لهذا المشروع ما يلي<sup>(٨)</sup>:

- ١- يبدأ المشروع من حقل يامال Yamal وهو اكبر حقل غازي إلى المستهلك في شمال غرب أوروبا أقصر بمقدار ٢٠٠٠ كم من الطريق عبر أوكرانيا .
- ٢- يوفر تنفيذ المشروع تكاليف تشغيل اقتصادية أقل مقارنة بخطوط أنابيب الغاز الرئيسة الأخرى .
- ٣- تم تحديد تعريفة النقل لشركة Gazprom (كمساهم) بمبلغ ٢.١ دولار لكل ١٠٠٠ متر مكعب لكل ١٠٠ كيلومتر ، بينما تبلغ تكلفة النقل عبر أوكرانيا ٢.٥ دولار لكل ١٠٠٠ متر مكعب لكل ١٠٠ كيلومتر ، مما يجعل التكاليف التشغيلية لنقل الغاز إلى أوروبا أقل ١.٦ مرة. نتيجة لذلك ، في غضون ٢٥ عامًا ، ستلقى شركة غاز بروم أرباحاً تبلغ حوالي ٧ مليارات دولار .
- ٤- انخفاض كبير في كمية الانبعاثات الضارة من الانبوب .
- ٥- عدم وجود وسطاء بين المنتج والمستهلك مما يستبعد البعد السياسي للمشروع .

٦- تطوير البنية التحتية لنقل الغاز بين الاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي ، مما سيسهم في تعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي ، فضلاً عن الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة.

بناءً على طلب من ادارة نورد ستريم ٢ في أكتوبر ٢٠١٧ ، تم إجراء دراستين أكدتا الفوائد الاقتصادية للمشروع<sup>(٩)</sup> :

١- قام بها آرثر دي ليتل للاستشارات الإدارية Arthur D. Little Management Consulting بالتحقيق في تأثير خط أنابيب الغاز نورد ستريم ٢ على سوق العمل واقتصادات أوروبا، وقد حلل اراء خبراء الوكالة الآثار المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن إنشاء خط أنابيب غاز بطول ١٢٠٠ كيلومتر لتوصيل الغاز الروسي إلى السوق الأوروبية. وقد اظهرت النتائج التي توصل اليها أن التأثير الاقتصادي الكلي لخط الأنابيب سيتجاوز ٥.١٥ مليار يورو. إلى جانب ذلك ، على مدى خمس سنوات ، ستخلق الاستثمارات في هذا المشروع ما يعادل ٣١٠٠٠ وظيفة بدوام كامل في الاتحاد الأوروبي ، مما سيجلب ٢.٢٥ مليار يورو إضافية من الناتج المحلي الإجمالي بمختلف قطاعات الاقتصاد في بعض دول الاتحاد الأوروبي وروسيا ، و سيتم استحداث معظم الوظائف في روسيا وألمانيا وفنلندا والسويد والدول التي يتم فيها تنفيذ الجزء الأكبر من العمل في المشروع. ستستفيد أيضًا هولندا وبريطانيا العظمى والنرويج وإيطاليا ، حيث يوجد المقاولون لتنفيذ العمليات البحرية.

٢- أكمل معهد سيناريوهات وأبحاث الطاقة في إيوي Ewi Energy Research & Scenarios ، وهو معهد أبحاث غير ربحي ، دراسة أخرى تستند إلى محاكاة السوق ، و في التقرير المنشور في ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧ ، لاحظ المؤلفون أن نورد ستريم ٢ يقلل من تكلفة تصدير الغاز الروسي إلى أوروبا ، وسيؤدي إنشاء خط أنابيب الغاز الجديد إلى انخفاض أسعار الغاز في أوروبا. وفقاً لدراسة "تأثير نورد ستريم ٢ على سوق الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي" ، فإن توصيل الغاز عبر خط الأنابيب إلى أوروبا سيزيد المنافسة ويقلل من الحاجة إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) ، مما سيؤدي هذا بدوره إلى خفض أسعار الغاز الطبيعي المسال وأسعار الغاز في سوق الاتحاد الأوروبي بشكل عام ، وإذا تم تشغيل خط الأنابيب في عام ٢٠٢٠ ، فسيوفر المستهلكون الأوروبيون ما يصل إلى ٨ مليارات يورو سنوياً ، وسيكون لمشروع نورد ستريم ٢ تأثير على جميع دول الاتحاد الأوروبي ، و خلص مؤلفو الدراسة إلى أن الأسعار ستخضع بنسبة تصل إلى ١٣٪ من المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ، سينخفض إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد الأوروبي ، وفي الوقت ذاته سينخفض الطلب عليه بشكل طفيف ، و تشير التوقعات إلى أن واردات الغاز من النرويج وشمال إفريقيا ستتباطأ أيضاً ، لذلك يمكن تعويض النقص الناتج في الإمدادات في المستقبل من خلال الجمع بين واردات الغاز الطبيعي المسال والواردات الإضافية من روسيا ، حيث يوفر نورد ستريم ٢ أحجام استيراد إضافية من الغاز الروسي تدعي السلطات الروسية أن تجديد الخطوط الأوكرانية سيكلف أكثر من ٩.٥ مليار دولار ، بالمقارنة مع تكلفة إنشاء نورد ستريم ٢ . وفي هذا المجال يجادل بارنز Barnes بأن المسار الجديد أقصر وأكثر كفاءة أيضاً بسبب طلاء خط الأنابيب الداخلي الذي يقلل الاحتكاك ويقلل من مقدار الضغط اللازم لدفع الغاز عبره ، مما يجعل نورد ستريم ٢ بديلاً أرخص. علاوة على ذلك ، يدعي أن الطرق البديلة مثل ممر الغاز الجنوبي المخطط له ، والذي من المفترض أن يجلب الغاز الطبيعي من أذربيجان إلى أوروبا ، لا يقارن من حيث الفرق من حيث الكمية ، ونتيجة لانخفاض متوسط أسعار الغاز في الاتحاد الأوروبي ، تنبأ كلا من هيكنج وايزر Hecking and Weiser بالمزايا الاقتصادية الإجمالية للاتحاد الأوروبي قدرها ٢٨ بين ١٣ و ٣٥ ملياراً سنوياً<sup>(١٠)</sup>. يوفر نورد ستريم ٢ فوائد اقتصادية واضحة لروسيا في وقت لا تزال فيه عقوبات الاتحاد الأوروبي سارية ، ولا تزال أسباب هذه العقوبات قائمة هي :

١- سيؤدي إنشاء نورد ستريم ٢ إلى انخفاض عائدات العبور لأوكرانيا ، التي تحقق حالياً إيرادات تبلغ حوالي ٣ مليارات دولار سنوياً لنقل الغاز الروسي عبر أراضيها إلى سوق الاتحاد الأوروبي ، و نظراً لأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وصندوق النقد الدولي هم الممولين الرئيسيين للحكومة الأوكرانية حالياً ، فسوف يتكبدون أيضاً خسائر غير مباشرة من خسائر أوكرانيا.

٢- سوف يعيق نورد ستريم ٢ أيضاً جهود الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي (الاقتصادية والمالية) لدعم تحديث البنية التحتية للغاز في أوكرانيا وإعادة الاستثمارات المخصصة، وبالتالي ، يمكن ملاحظة أن معارضي بناء نورد ستريم ٢ قدموا بشكل أساسي حججهم الجيوسياسية ضد المشروع على أساس سياسات الخوف من روسيا التي تنتهجها ضد الدول الغربية ، بقيادة الولايات المتحدة ، وليس الفوائد الاقتصادية التي سيجلبها خط أنابيب الغاز الى الاتحاد الأوروبي<sup>(١١)</sup>.

٣- من الناحية الاقتصادية سوف يتيح نورد ستريم ٢ نقل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي دون الحاجة الى وسيط ثالث مما يعني السماح للشركة غاز بروم الروسية بالاحتفاظ بحصة في سوق أوروبا الوسطى، ولما كانت تكاليف إنتاج الغاز منخفضة نسبياً في روسيا ، فإن ذلك يمكن لشركة غاز بروم أن تنافس بشكل أكثر فعالية مع الإمدادات من مصادر بديلة ، مثل الغاز المسال.

٤- ان نورد ستريم ٢ سيمكن روسيا من التهديد بالقضاء على أوكرانيا كدولة عبور وهذه وسيلة أخرى للضغط عليها ، بسبب سياستها الخارجية وتوجهها الاقتصادي ، وعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي<sup>(١٢)</sup>.

### المطلب الثاني : المواقف من مشروع نورد ستريم ٢

يمكن القول بوضوح ان منذ عام ٢٠١٥ ، انقسم الاتحاد الأوروبي بشكل واضح حول نورد ستريم ٢ ، و أدت الأحداث الأخيرة المتعلقة بالمشروع إلى تفاقم النزاع ، و يرى مؤيدو هذه المشاريع - في المقام الأول ألمانيا ، و النمسا وفرنسا وهولندا - أن مشروع نورد ستريم ٢ مشروعاً تجارياً في المقام الأول ويرون أن إقامة علاقات غاز أفضل كأداة تسهل التعاون واستعادة كل من الثقة والعلاقات السياسية الجيدة ، ومن ناحية أخرى ، و يعتقد معارضو المشروع - أوكرانيا وبولندا ودول البلطيق وسلوفاكيا والدنمارك ومؤخراً المملكة المتحدة والمفوضية الأوروبية ، ومن خارج القارة الأوروبية الولايات المتحدة - كونه يشكل تهديداً لمصالح تلك الدول (مما يؤثر على تنمية أسواق الغاز لديهم ، والتنوع المخطط له من الإمداد وأسعار الغاز ودور النقل) ، و سيشكل إنشاء خط أنابيب الغاز تحدياً أيضاً لأمن الطاقة في جميع أنحاء أوروبا وامنها بشكل عام ، وتبدو الأكثر معارضة أوكرانيا ، إذ انها حريصة بشكل خاص على وقف المخطط لأنه يقوض دورها المركزي كدولة عبور للغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي وهذا ما سوف نبينه لاحقاً. ترى الدول التي تعارض نورد ستريم ٢ مخاطره على الاتحاد الأوروبي في ظل تصرفات روسيا ، مما يمنع التعاون البناء القائم على الثقة ، بما في ذلك في قطاع الغاز ، وفيما يلي اهم الدول والمنظمات الراضة للمشروع :

اولاً: المفوضية الأوروبية وتعارض المفوضية الأوروبية أيضاً نورد ستريم ٢ نظراً للتأثير الضار المحتمل على أمن الإمداد والقدرة التنافسية وتكامل سوق الغاز في الاتحاد الأوروبي ، والإطار القانوني غير الواضح ، وكذلك بسبب الانقسامات السياسية التي أحدثها المشروع بالفعل في الاتحاد الأوروبي ، ومن أجل إنشاء نظام قانوني واضح للمشروع وضمان خضوعه للمفوضية الأوروبية ، التي بدأت ا في نهاية عام ٢٠١٧ في عملية السعي للحصول على تفويض من الدول الأعضاء للتفاوض على اتفاقية دولية مع روسيا بشأن نورد ستريم ٢ ولتعديل قانون توجيه الغاز لعام ٢٠٠٩ ، لقد تم الاحتجاج على محاولات المفوضية الأوروبية من قبل مجموعة من الدول الأعضاء ، بما في ذلك ألمانيا ، والتشكيك في اختصاص المفوضية الأوروبية فيما يتعلق بالمشروع<sup>(١٣)</sup> كان الامتثال لقانون الطاقة في الاتحاد الأوروبي يمثل مشكلة منذ وقت مبكر من مشروع نورد ستريم ٢ ، مع احتمال أن يلقي نفس المصير مثل خط أنابيب ساوث ستريم المجهض ، و من بين أمور أخرى ، يتطلب قانون توجيه الغاز لعام ٢٠٠٩ الصادر عن الاتحاد الأوروبي فصل ملكية الشبكة - بعبارة أخرى - في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي ، قد لا يتحكم منتجو الغاز في الوقت نفسه بخطوط الأنابيب التي تنقل الغاز إلى المشترين ، علاوة على ذلك ، يجب أن يتمتع المنتجون الآخرون أيضاً بوصول غير تمييزي إلى خطوط الأنابيب هذه. ومع ذلك ، كان هناك بعض عدم اليقين بشأن مدى تطبيق قانون توجيه الغاز على خطوط الأنابيب ، مثل نورد ستريم ٢ ، التي تزود سوق الاتحاد الأوروبي ولكنها تقع فعلياً خارجها ، في سبتمبر ٢٠١٧ ، خلصت اللجنة القانونية للمفوضية الأوروبية إلى أن نورد ستريم ٢ كان خارج نطاق قانون الاتحاد الأوروبي (توصلت اللجنة القانونية للمجلس إلى نتيجة مماثلة) ، ولسد الفراغ القانوني ، أوصت بإجراء مفاوضات دولية مع روسيا. ومع ذلك ، لم يتم الاتفاق مطلقاً على الولاية الخاصة بمثل هذه المفاوضات - التي كانت ستتطلب الموافقة بالإجماع من جميع الدول الأعضاء البالغ عددها ٢٨ دولة آنذاك ، و بدلاً من ذلك ، اختار الاتحاد الأوروبي تعديل قانون توجيه الغاز بحيث يمكن تطبيقه بعد كل شيء على نورد ستريم ٢ - أو على الأقل ٢٢ كيلومترًا منه داخل المياه الإقليمية الألمانية. و بموجب حل وسط تم التوصل إليه في فبراير ٢٠١٩ ، و تم الاتفاق على أن الأحكام الجديدة لتوجيه الغاز المعدل ستطبق على نورد ستريم ٢ وخطوط الأنابيب المستقبلية المماثلة الأخرى ، ولكن ليس على الخطوط الموجودة مسبقاً مثل خط أنابيب نورد ستريم ١. و بموجب هذه الأحكام ، تكون الجهة المنظمة الوطنية للطاقة في ألمانيا مسؤولة عن تطبيق قانون الطاقة في الاتحاد الأوروبي على خط الأنابيب ؛ وفي مايو ٢٠٢٠ ، رفضت اللجنة القانونية طلب شركة نورد ستريم ٢ الخاص بالإعفاء من توجيه الغاز ، و جادلت المنظمة بأن خط الأنابيب لم يكتمل في مايو ٢٠١٩ ، في الوقت الذي دخلت فيه التعديلات حيز التنفيذ<sup>(١٤)</sup> كانت وما زالت روسيا تصر على أن نورد ستريم ٢ هو مشروع تجاري ، لترد بذلك على منتقدي خط الأنابيب الذين يعدونه مشروعاً سياسياً للكركملين وجزءاً من استراتيجية جيوسياسية أوسع لتفويض الغرب من خلال زيادة الاعتماد الأوروبي على إمدادات الغاز الروسية ، وربما منح روسيا نفوذاً على الأمن. العرض. وفقاً للمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي ، في عام ٢٠٢٠ ، شكلت إمدادات الغاز الروسي ٤٣.٩٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز ، وارتفعت إلى ٤٦.٨٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢١. ومن بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، عشرة دول في وسط

وشرق أوروبا (بلغاريا ، استورددت جمهورية التشيك وإستونيا ولاتفيا والمجر والنمسا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وفنلندا أكثر من ٧٥٪ من وارداتها من الغاز الطبيعي من روسيا. لم تمس الأمور على حالها ، إذ اتهمت روسيا بالحد من إمداداتها من الغاز ، مما أدى الى تقاوم الشعور في أوروبا بالنقص في امدادات الغاز ، وفي الواقع ان روسيا اوفت بالتزاماتها التعاقدية ، لكنها لم تقدم الكثير من الغاز الإضافي ، وقد اشار احد المقيمين الى حقيقة ذلك في يوليو ٢٠٢١ من أن شركة غاز بروم كانت توفر غازًا أقل بنسبة ٢٠٪ في السوق الأوروبية مقارنة بمستويات ما قبل وباء كورونا<sup>(١٥)</sup> تعتقد وكالة الطاقة الدولية أن بإمكان روسيا فعل المزيد لزيادة توافر الغاز في أوروبا وضمناء ملء التخزين بمستويات مناسبة استعدادًا للموسم الشتوي القادم ، و هذا أيضًا يؤكد ان هناك فرصة لروسيا يمكن من خلالها التأكيد على أوراق اعتمادها كمورد موثوق للسوق الأوروبية<sup>(١٦)</sup> أعرب أصحاب المصلحة في أوروبا أيضًا عن قلقهم من أن روسيا قد تحد أيضًا من العرض للحفاظ على ارتفاع أسعار السوق ولممارسة الضغط على المنظمين الألمان للموافقة على خط أنابيب نورد ستريم ٢ ، واتهم البعض في برلمان المملكة المتحدة روسيا بالانخراط في "حرب وفي سبتمبر ٢٠٢١ ، دعا نواب الاتحاد الأوروبي مفوضية الاتحاد الأوروبي للتحقيق في دور غاز بروم في أزمة الغاز الطبيعي<sup>(١٧)</sup>. ومع ذلك ، نفت روسيا التلاعب بالسوق أو محاولة استخدام أزمة الطاقة كسلاح ، ويمكن الإشارة الى ما ادلى به الرئيس بوتين كدليلا على ذلك ، اذ وصف تلك الاقوال بأنها "ثرثرة ذات دوافع سياسية"، و قال إن غاز بروم كانت تفي بالفعل بالتزاماتها بموجب العقود الحالية، وقال أيضًا إن الشركة "مستعدة لتقديم المزيد إذا "طلب منها" ، ولم يكن هناك "رفض" للقيام بذلك ، وقال إنه من "المهم للغاية" اقتراح آلية طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار في سوق الطاقة"، و ألقى باللوم في الأزمة الحالية على أوروبا ، قائلاً إنه بعد شتاء بارد لم يضح الأوروبيون كميات كافية من الغاز في منشآت التخزين<sup>(١٨)</sup> ومع ذلك ، استغل الكرملين هذه الفرصة أيضًا لتبسيط الضوء على فوائد نورد ستريم ٢ في التخفيف من حدة الموقف ، ٢٠٢١ ، اذ نقلت وكالة الأنباء الروسية تاس في ١٥ سبتمبر عن السكرتير الصحفي لرئاسة الكرملين ، ديمتري بيسكوف ، عند تعليقه على ارتفاع اسعار الغاز إلى أكثر من ٩٠٠ دولار لكل ١٠٠٠ متر مكعب قوله إنه "من الواضح أن تشغيل نورد ستريم ٢ في أقرب وقت ممكن سيوازن بشكل كبير معايير أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا". وأشار بيسكوف إلى أن حاجة أوروبا إلى الغاز ضخمة ، مضيًا أنه ليس من الواضح كيف سيكون الشتاء ؟ ، و في حالة الطقس البارد ستكون هناك حاجة لمزيد من الغاز<sup>(١٩)</sup>. دعا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي ، جوزيب بوريل ، في عدة مناسبات ، الاتحاد الأوروبي إلى ضمان أمن الطاقة بشكل أفضل ، بحجة أن "أسعار الطاقة المرتفعة تثير قضايا رئيسة لسياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية والأمنية" ، و ان الاتحاد الأوروبي يحتاج إلى التحرك السريع لان الوضع الحالي يهدد بخلق فقر حقيقي في مجال الطاقة ، وزعزعة استقرار الحكومات ، وإخراج الانتعاش الاقتصادي عن مساره ، وتقويض الدعم السياسي والاجتماعي للانتقال الأخضر في الدول الأعضاء<sup>(٢٠)</sup> على ذي صلة بالرفض القطعي لنورد ستريم ٢ يصف قرار البرلمان الأوروبي الذي تم تبنيه في العام ٢٠١٦ ، من ان نورد ستريم ٢ بأنه ضار بأمن الطاقة والتنوع والتضامن الأوروبي ، ومن وجهة يجادل رايلي Riley بأن نورد ستريم ٢ يهدد بإعادة دول وسط أوروبا الشرقية إلى سوق ما قبل عام ٢٠٠٤ الذي ينطوي على مخاطر أمنية أكبر للإمدادات وزيادة النفوذ الروسي في أسواقها ، مما اثار مخاوف مماثلة قبل بناء نورد ستريم ١ واتضح أن هذه الأمور لها ما يبررها. بينما جلب نورد ستريم ١ إمدادات جديدة لتعويض انخفاض الإنتاج الداخلي هذا من جهة ، ومن جهة اخرة وثق مسؤولو الاتحاد الأوروبي ممارسات مسيئة مختلفة لقوة سوق غاز بروم ، في أوروبا الشرقية بشكل أساس اعطت اشارات على مدة نفوذها وقوة تأثيرهايشير مركز استراتيجية السياسة الأوروبية إلى أن هناك فائضًا في قدرة البنية التحتية في الاتحاد الأوروبي ، بمعنى أنه يستورد حاليًا أقل من نصف الغاز الذي يمكنه استخدامه عند استخدام جميع البنية التحتية الحالية المتاحة ، يشير فاتانسر Vatansver الى حقائق مهمة تتعلق بالمخاطر التي تترتب على دخول نورد ستريم ٢ الى مجال العمل ، بمعنى اخر من خلال الانتهاء من مشاريع خطوط الأنابيب الحالية (نورد ستريم ٢ ، توركستریم) ، ستنتهي روسيا بقدرة تصديرية تبلغ ٣٤٠.٥ مليار متر مكعب إلى أوروبا ، والتي تتجاوز الحد الأعلى المقدر بـ ١٦١ مليار متر مكعب من الصادرات الروسية إلى المنطقة في عام ٢٠٢٥. وحتى لو تم تجاوز أوكرانيا بالكامل ، فإن قدرة روسيا الفائضة تبلغ ٣٧.٥ مليار متر مكعب. لا ينعو نورد ستريم ٢ إمدادات الطاقة في الاتحاد الأوروبي لا من منظور مصدر الطاقة ولا من منظور الطريق لأسباب (١) روسيا هي بالفعل المورد الرئيس لأوروبا (٢) أن خط الأنابيب سيؤدي إلى ان تكون الطرق مقتصرة على بحر البلطيق<sup>(٢١)</sup>. يبدو من كل ما تقدم ان المفوضية الأوروبية تقود فريق الممانعة والمعارضة لنورد ستريم ٢ بحجج كثيرة منها ان لا تكون الدول الأوروبية منكشفة نحو الخارج وتعاني من التبعية لروسيا ، لان ذلك يعطي الاخيرة امكانية استخدام ورقة الطاقة كسلاح مما يعوق حركة التنمية والاستقرار في دول أوروبا .

ثانياً: ألمانيا كان لدى ألمانيا أسبابها الاقتصادية الخاصة للمضي قدماً في المشروع في بادئ الأمر على الرغم من المعارضة، ومن المؤكد لها طموحات للنمو لتصبح مركزاً للغاز الطبيعي في أوروبا، مما سيفيدها بتكاليف منخفضة للطاقة، وبمجرد أن يبدأ تشغيل المشروع، ستبدأ في التمتع بإمدادات الغاز الطبيعي دون انقطاع من روسيا، و دون عوائق من أي سياسة عبور، وتم اختبار الشراكة الروسية الألمانية للغاز الطبيعي بمرور الوقت، ومن ثم فإن ألمانيا تنظر إلى روسيا كمورد للطاقة "أكثر موثوقية" من الولايات المتحدة إلى جانب هذا أيضاً لأن الاقتصاد الروسي، على عكس الولايات المتحدة، يعتمد بشكل كبير على صادرات الطاقة. لذلك، تشعر ألمانيا أن روسيا لن تكون لديها الجرأة لارتكاب خطأ استراتيجي فادح من خلال الإساءة إلى أكبر عملائها في أوروبا، و من ناحية أخرى، فإن عدم ثقة ألمانيا في الولايات المتحدة له علاقة بالسلوك غير المنتظم وغير المتوقع والانتقامي للرئيس ترامب، ومما يزيد تفضيل ألمانيا للغاز الروسي انخفاض تكلفته مقارنة بالإمدادات الأمريكية. لذلك، على الرغم من المعارضة الساحقة داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، يبدو أن ألمانيا كانت مصممة على المضي قدماً بالمشروع<sup>(٢٢)</sup> منذ أن أعلنت غاز بروم وخمس شركات أوروبية عن خططها لبناء نورد ستريم ٢ في يونيو ٢٠١٥، دعمت الدبلوماسية الألمانية المشروع وسعت إلى تنفيذه في شكله الأصلي - كخط أنابيب غاز خارج الحدود الإقليمية. كانت ألمانيا ترغب في تقليل دور المفاوضات الأوروبية في مسائل نورد ستريم ٢ وعارضت مشاركة الولايات المتحدة في القضايا المتعلقة بالمشروع، و تم تفسير الانتقادات الأمريكية لنورد ستريم والإجراءات المتخذة - بما في ذلك العقوبات ضد روسيا، والتي من المحتمل أن تؤثر على تنفيذ المشروع - على أنها لا تهدد المصالح الألمانية فحسب، بل تهدد أيضاً سياسة الطاقة في الاتحاد الأوروبي بأكملها، بدافع الرغبة في دعم تصدير الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، كان ينظر إلى الحكومة الألمانية، وخاصة الديمقراطيين الاشتراكيين، على أنها تمارس الضغط باستمرار لصالح نورد ستريم ٢. ومن عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧، حضر ممثلو الحكومة الألمانية ٦٢ اجتماعاً متعلقاً بالمشروع، كان سيغمار غابرييل، وزير الشؤون الاقتصادية والطاقة الألماني السابق، ومن ثم وزير الخارجية، الأكثر انخراطاً بشكل كبير<sup>(٢٣)</sup> سرعان ما تغير خطاب ألمانيا اتجاه نورد ستريم ٢ على اثر الضغط الداخلي والأوروبي والأمريكي، إذ اعترفت المستشارة ميركل بأن المشروع له بعد سياسي بالإضافة إلى البعد التجاري، وإن ألمانيا لا يمكن أن تقف إلى جانب المشروع طالما أن لروسيا نوايا عدوانية تهدد أوكرانيا كدولة عبور<sup>(٢٤)</sup> ثمة تنسيق موحد ما بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من رؤية ألمانيا بأنها تحتاج الغاز الروسي أكثر من ذي قبل وإن نورد ستريم ٢ سوف يجعل منها دولة ذات ثقل غازي في أوروبا، فقد وصفت إدارة بايدن نورد ستريم ٢ بأنه "صفقة سيئة" وقالت إن معارضة الولايات المتحدة لخط الأنابيب "ثابتة" ولن تتغير. ومع ذلك، قبل تعليق ألمانيا لعملية التصديق، أشار المسؤولون الأمريكيون أن قدرة الإدارة على منع تشغيل خط الأنابيب كانت محدودة، و حتى مع فرض عقوبات إضافية. كما أعربوا عن قلقهم من أن العقوبات الأمريكية الإضافية يمكن أن تعرض للخطر التعاون الأمريكي الألماني والأوروبي في مجالات أخرى، بما في ذلك مواجهة العدوان الروسي. وفقاً لذلك، تركزت الجهود الدبلوماسية للإدارة على مساعدة أوكرانيا في الحفاظ على نفوذها كدولة عبور للغاز، ثم جاء قرار ألمانيا بمنع نورد ستريم ٢ من العمل في أعقاب بيان أمريكي ألماني مشترك في يوليو ٢٠٢١ بشأن أمن الطاقة، التزمت فيه ألمانيا باتخاذ إجراءات ضد روسيا (بما في ذلك العقوبات المحتملة) إذا استخدمت روسيا مواردها من الطاقة كسلاح أو ارتكبت مزيداً من العدوان تجاهها، و في ذلك الوقت، و قبل تعليق عملية اعتماد نورد ستريم ٢، لم يقل المسؤولون الألمان صراحة أنهم سيلغون مشروع خط الأنابيب. ومع ذلك، فقد قالوا إنهم سيلتزمون بالتعهد الذي تم التعهد به في البيان المشترك الصادر في يوليو ٢٠٢١ "لحد من قدرات التصدير الروسية إلى أوروبا في قطاع الطاقة، بما في ذلك الغاز، و / أو في القطاعات الأخرى ذات الصلة اقتصادياً" في حالة "استخدام روسيا المزيد من القوة ضد أوكرانيا". في ٧ فبراير ٢٠٢٢، في مؤتمر صحفي مشترك مع المستشار شولتزر، قال الرئيس بايدن في حالة حدوث غزو روسي آخر، "لن يكون هناك [نورد ستريم ٢]، و سنضع حداً له"، ومن جانبه قال المستشار شولتزر، "يمكنك أن تكون على يقين من أنه لن يكون هناك أي إجراءات مختلفة عن ذلك و سوف نعمل معاً"<sup>(٢٥)</sup> في ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ أمر المستشار الألماني أولاف شولتزر وزارة الاقتصاد في البلاد بالبدء في خطوات لتعليق عملية إصدار الشهادات لخط أنابيب نورد ستريم ٢ المثير للجدل بعد أن اعترف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بمنطقتين منفصلتين في شرق أوكرانيا كدويلات مستقلة، و قال المستشار أولاف شولتزر (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) إن ألمانيا ملتزمة بحماية دور أوكرانيا كطريق عبور للغاز إلى أوروبا - على اثر زيادة تحركات القوات الروسية على طول الحدود الأوكرانية من الضغط على خط الأنابيب - سنساعد أوكرانيا أيضاً على أن تكون دولة و مصدرراً رئيساً للطاقة المتجددة والإنتاج الضروري. في ١٢ كانون الأول من ٢٠٢١<sup>(٢٦)</sup> اتضح الموقف الألماني بشكل واضح بشأن نورد ستريم ٢ ورفضه بعد الاعترافات التي شهدتها ألمانيا في أواخر في



وأواخر فبراير ٢٠٢٢ ، إذ تم التعبير عن الأسف أو الاعتراف بالفشل من قبل العديد من أنصار نورد ستريم ٢ ، واتهام البعض بأنهم منخرطين بالمؤامرات السياسية ، ويمكن الإشارة الى ما أقره الرئيس الفيدرالي شتاينماير بأن الذهاب بقوة نحو نورد ستريم ٢ كان خطأ ، على ذي صلة بالموضوع تم حل مؤسسة مكلنبورغ- فوربومرن للبيئة والمناخ ، وأعلن الوزير-الرئيس شفيزيغ أنها وأخطاء نورد ستريم ٢ كانت أخطاء سياسية ، إن لم تكن أخلاقية في الحكم ، وكذلك من وجهة نظر الحكومة الفيدرالية ، لا توجد تأثيرات ملموسة على الاقتصاد الألماني وتوفير الطاقة لـ الخوف ، لأن خط أنابيب نورد ستريم ٢ ليس قيد التشغيل التجاري<sup>(٢٧)</sup> ما من شك ان حاجة المانيا للغاز الطبيعي ولاسيما المسال يجعل منها اكثر دول القارة الاوربية تحسسا وعرضة للضغوط بحكم مجموعة من الامور يأتي في مقدمتها اعتمادها الكبير على الغاز الروسي لديمومة عجلتها الصناعية ، وعدم وجود بدائل اخرى للطاقة تكون مجدية اقتصاديا لاسيما المتجددة منها ، فضلا عن انها سوف تفقد خدمات الموقع الذي تمتع به كمجيز للغاز الطبيعي نحو اوربا ، وخسارتها الكبيرة الناشئة عن بناء البنى التحتية . لذا نعتقد بأن اسدال الستار على مشروع نورد ستريم ٢ لا يمكن ان يستمر وسوف تسعى المانيا ان تعيد النظر في قراراتها اذا ما علمنا ان الخسائر التي لحقت بها بعد الغزو لاوركانيا كبيرة ، وان مصلحتها تحتاج الى ذلك .

ثالثا : اوركانيا استخدمت روسيا إمدادات الطاقة في الماضي للضغط على أوكرانيا ، ففي عام ٢٠٠٦ ، قطعت روسيا كل الغاز عن أوكرانيا في نزاع ظاهري حول السعر والديون المتركمة ، و تم تخفيض الإمدادات مرة أخرى في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ ومرة أخرى في ٢٠١٤ ، فضلا عن تهديد عائدات العبور الأوكرانية ، فإن تجاوز طرق العبور الأوكرانية سيؤثر أيضًا على دول أوروبا الشرقية التي تتلقى معظم غازها من روسيا عبر هذه الشبكة. ولهذا كان هناك ضغط من قبل الولايات المتحدة والجلول الاوربية لحماية أوكرانيا كدولة عبور للغاز. بعد عام واحد فقط من ضم شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ ، تم اقتراح خط أنابيب نورد ستريم ٢ ، في حين أن أوكرانيا ليست مستورداً رئيساً للغاز الروسي ، كما هو موضح أعلاه ، فهي دولة عبور رئيس لخطوط الأنابيب إلى أوروبا ، و يُعتقد أن رسوم العبور تمثل ما يقرب من ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأوكرانيا ، وكان توقعها أن تصل عائدات نقل الغاز إلى ٢-٣ مليار دولار سنويًا على مدى السنوات الخمس المقبلة ، بعد التوصل إلى صفقة عبور في ديسمبر ٢٠٢٠ بين روسيا وأوكرانيا ، وقد بلغ إجمالي عائدات الحكومة الأوكرانية حوالي ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠. ان الإمداد المباشر للغاز إلى أوروبا عبر نورد ستريم ٢ لروسيا يعني تجاوز أوكرانيا ويضر بها اقتصاديا<sup>(٢٨)</sup>. لقد وصفت الحكومة الأوكرانية في ٢٠١٨ التصرفات الروسية بأنها تشبه "الحصار الاقتصادي و الطاقوي" ، واتهمت اوركانيا روسيا بأنها "شريك غير موثوق به للغاية" كمورد للغاز ، مستشهدةً برفض شركة الطاقة المملوكة للدولة غاز بروم دفع مليارات الدولارات لأوكرانيا بعد قطع الإمدادات في منتصف الشتاء من العام نفسه<sup>(٢٩)</sup> بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة تتعلق على نورد ستريم 2 في ديسمبر ٢٠١٩ ، جددت غاز بروم وشركة الطاقة الأوكرانية المملوكة للدولة نفتوجاز Naftogaz عقدًا لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢٤ بما لا يقل عن ٦٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٠ و ٤٠ مليار متر مكعب سنويًا من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ ، وفي عام ٢٠٢٠ ، شحنت روسيا حوالي ٥٦ مليار متر مكعب إلى أوروبا عبر أوكرانيا ، على الرغم من أن أوكرانيا تلقت المبلغ المتعاقد عليه بالكامل وهو ٢٠.١ مليار دولار من عائدات العبور . اما إذا تم تشغيل نورد ستريم ٢ ، توقع المراقبون أن تزيد روسيا من تقليص نقل الغاز عبر أوكرانيا ، و لن يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة تعرض أوكرانيا لانقطاع إمدادات الطاقة ؛ ومما تجدر الإشارة اليه ان أوكرانيا توقفت عن استيراد الغاز الطبيعي مباشرة من روسيا في عام ٢٠١٦. ومع ذلك ، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض عائدات النقل ، و قبل الغزو الروسي الجديد لأوكرانيا ، أعرب بعض المراقبين أيضاً عن قلقهم من أن نورد ستريم ٢ سيزيد من ضعف أوكرانيا الاستراتيجي في مواجهة روسيا<sup>(٣٠)</sup> وفي محادثاتهما مع بوتين ، أوضحت أن أوكرانيا انها يجب أن تكون قادرة على مواصلة جني العائدات من نقل الغاز ، لان تخفيض روسيا لامدادات الغاز في السنوات الاخيرة أثر على الشؤون المالية لأوكرانيا ، اذ تشير التقديرات إلى أن أوكرانيا ستخسر ملياري دولار في رسوم العبور كل عام<sup>(٣١)</sup>. واقعاً كانت أوكرانيا معارضة لخط أنابيب نورد ستريم ٢ المثير للجدل ، وأثار مخاوف مشروعة فيما يتعلق بتوافقه مع عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تم فرضها بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤ ، ولكن ما ان حل عام ٢٠١٩ بدأت كييف في الضغط بنشاط ضد نورد ستريم ٢ في واشنطن وبروكسل ، وعلى الرغم من العلاقات المتقلبة بين الولايات المتحدة وأوكرانيا في ظل رئاسة ترامب وغياب التنسيق داخل أوكرانيا ، تمكنت كييف من الضغط من أجل فرض عقوبات أمريكية بموجب قانون حماية أمن الطاقة في أوروبا (PEESA) في ديسمبر ٢٠١٩ ، وعلى اثرها احتقل المسؤولون الأوكرانيون بالنصر وان كان لفترة قصيرة ، اذ تم تعليق البناء على خط الأنابيب لمدة عام ونصف ، الا ان العقوبات الأمريكية كانت مفيدة أيضًا في توقيع شركة نفتوجاز على اتفاقية نقل الغاز مع شركة غاز بروم للمدة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ امام هذا

الواقع غير المحسوب تغيرت قراءة أوكرانيا له من التناؤل المفرط إلى خيبة الأمل عندما قررت إدارة بايدن التنازل عن العقوبات المفروضة على نورد ستريم ٢ ، ورئيسها التنفيذي ماتياس ارنيج ، فاجأ هذا القرار أوكرانيا ، لأسباب ليس أقلها حقيقة أنه لم يتم استشارة كييف . و في مقابلة حول القضية ، أعرب الرئيس زيلينسكي عن استيائه وخيبة أمله بقوله "لسوء الحظ ، [القرار] بالتأكيد لا يهدف إلى دعم أوكرانيا . ، وقد زعم زيلينسكي أن بايدن قدم له "إشارات مباشرة" بأن خط الأنابيب سوف يتم حظره ، و على الرغم من الخطوة الأمريكية المتخذة ، لا تزال كييف تعتمد على واشنطن - هذه المرة على الدعم القوي من الحزبين في الكونجرس - لوقف بناء وتشغيل خط الأنابيب<sup>(٣٢)</sup> .

يمكن الإشارة الى الحجج الاوكرانية التي تسوقها في معارضتها لانبوب نورد ستريم ٢ هي (٣٣):

١- ان منح المصادقة على نورد ستريم ٢ هي مسألة لا بد ان تتعلق بما إذا كانت شركة غاز بروم الروسية ، مالكة لنورد ستريم ٢ ام لا ، لان ذلك سيمنحها مركزاً متميزاً في سوق الغاز الأوروبية على حساب المشاركين والمستهلكين في السوق ، وأوكرانيا كمزود عبور رئيس للغاز الروسي.

٢- كررت أوكرانيا أن قانون الطاقة الأوروبي يتطلب أن يكون مشغل نورد ستريم ٢ مستقلاً تماماً عن شركة غاز بروم ، وأن القواعد الخاصة بوصول الطرف الثالث والتعريفات غير التمييزية والعاكسة للتكلفة يجب أن تطبق على خط الأنابيب بأكمله من نقطة النهاية في لوبمين Lubmin في ألمانيا إلى نقطة البداية في اوست لوكا Ust-Luga في روسيا.

٣- من وجهة نظر أوكرانيا - لضمان أمن إمدادات الاتحاد الأوروبي عبر تنوع طرق العبور - من الأهمية بمكان أن يظل ممر العبور البديل من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي عبر أوكرانيا عاملاً ومستمرّاً بالعمل ، ويتطلب هذا فتح ممر العبور الأوكراني للأطراف غير المرتبطة بشركة غاز بروم لنقل الغاز بين روسيا وأوروبا ، وفقاً لمبدأ التضامن في مجال الطاقة وقانون المنافسة الأوروبي والتزامات ألمانيا الدولية تجاه أوكرانيا.

٤- تجادل أوكرانيا بأن شركة غاز بروم وروسيا يجب أن تطيل أمد ترتيبات النقل الحالية مع شركة نفطوجاز وأوكرانيا إلى ما بعد عام ٢٠٢٤ بشروط مماثلة منذ ذلك الحين ، ظلت الاستراتيجية الحالية لأوكرانيا بخصوص نورد ستريم ٢ دون تغيير إلى حد كبير تتمثل في معارضة خط الأنابيب والضغط من أجل المزيد من العقوبات الأمريكية ، وهذا ما عليه أكدت سفيتلانا زاليشوك مستشارة الشؤون الدولية المعينة حديثاً لشركة نافتوجاز من أن الأمل الأخير لأوكرانيا في وقف خط الأنابيب يكمن في واشنطن وليس في برلين ، و تأمل كييف أن يزيد الكونجرس الأمريكي الضغط على إدارة بايدن لفرض عقوبات أكثر فعالية ، بما في ذلك تلك التي تعمل على إعاقة التصديق على خط الأنابيب وإلغاء الإعفاءات. فضلاً عن ذلك ، ترى كييف فرصة جديدة في محاربة نورد ستريم ٢<sup>(٣٤)</sup> من خلال ما تقدم يتضح ان اوكرانيا هي الخاسر الاكبر من مشروع نورد ستريم ٢ في حالة تشغيله مونه دولة عبور فالإيرادات التي تجنيها جراء موقعها الجغرافي تسهم مساهمة فعالة في دعم ميزانيتها ، وفي الواقع انها لا تملك من مقومات القوة غير اعتمادها على برلين وواشنطن من اجل المحافظة على حقوقها كدولة عبور ، ونعتقد ازادت الامور تعقيدا بعد تعرضها للغزو الروسي في بداية عام ٢٠٢٢ مما يعني ان علاقتها مع روسيا وصلت الى حد الكسر كما يقال ومن ثم لا نتوقع ان تبقى تتمتع بنفس ما كانت تتمتع بيه سابقاً .

رابعاً : بولندا ودول البلطيق عند المجيء الى مواقف دولة بولندا والدول الاخرى من مشروع نورد ستريم ٢ ، لم يسلم من اعتراضها ، ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى الاعتراض الذي قدمته الدول في مارس ٢٠١٦ ، اذ وقع ثمانية من قادة الاتحاد الأوروبي ، ورؤساء وزراء جمهورية التشيك وإستونيا والمجر ولاتفيا وبولندا وسلوفاكيا ورومانيا ورئيس ليتوانيا ، خطاباً يعترض على مشروع نورد ستريم ٢ ، و يحذر منه لان من شأنه أن يولد "عواقب جيوسياسية مزعزعة للاستقرار"<sup>(٣٥)</sup> ويمكن الإشارة الى مدى حساسية الموضوع ما تم طرحه من نقد شديد و احتجاج الذي قام به وزير الدفاع البولندي آنذاك رادوسواف سيكورسكي في عام ٢٠٠٦ ، الذي قارن أول مشروع لخط أنابيب نورد ستريم بميثاق مولوتوف ريبنتروب لعام ١٩٣٩ ، الذي تم بموجبه تقسيم أوروبا الشرقية بين ألمانيا النازية و الاتحاد السوفياتي ، اعرب جاسيك ساريوز فولسكي عضو البرلمان الأوروبي البولندي وعضو قيادة يمين الوسط في البرلمان الأوروبي في اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي في ديسمبر ٢٠١٥ عن انتقاده واتهامه الشديدين للمشروع عندما قال ان "نورد ستريم ٢ سيكون ، قبل كل شيء ، ضاراً من الناحية الجيوسياسية" وسيسمح لروسيا "بممارسة المزيد من الضغط السياسي والابتزاز على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء الشرقية وجيرانه الشرقيين" ، و هذا هو المنظور الذي تشاركه أيضاً حكومة الولايات المتحدة ، و في نوفمبر ٢٠١٦ ، في رسالة إلى رئيس المجلس الأوروبي دونالد تاسك ، طلبت بولندا وسلوفاكيا ، بدعم من المجر ورومانيا وليتوانيا ولاتفيا وإستونيا ، من المفوضية الأوروبية وقف خط الأنابيب وطالبت بوضع القضية على جدول الأعمال<sup>(٣٦)</sup> ويلحظ ان بولندا من اشد المعارضين لنورد ستريم ٢ بالمقارنة مع الدول الاخرى ، وذلك لكونها تعتمد بشكل

كبير على الغاز من روسيا عبر خط أنابيب يامال ، فعلى سبيل المثال ، في عام ٢٠١٦ استوردت ١٠.٣ مليار متر مكعب ، بنسبة ٧٤٪ من احتياجاتها من شركة غاز بروم ، وانخفضت وارداتها الى حوالي ٦٠٪ من إجمالي واردات الغاز في عام ٢٠٢٠ ، كذلك استوردت بولندا الغاز المسال (LNG) من خلال بناء محطة للغاز الطبيعي المسال ، وتعتزم وارسو تقليل اعتمادها على شركة غاز بروم من خلال توسيع سعة استيراد الغاز الطبيعي المسال واستيراد الغاز النرويجي عبر خط أنابيب جديد ، لقد قامت الحكومة البولندية ، بهذا التحول بدافع القلق ، اذ يمكن لروسيا وغاز بروم ان تقلل فيه أو تلغي حاجة بولندا من خط أنابيب يامال ، لذا ترى بولندا انه يمكن لموسكو استخدام لغة التهديد وذلك بقطع الغاز ، لأهداف سياسية - وليس فقط ضد بولندا ، ولكن ربما ضد بيلاروسيا المجاورة<sup>(٣٧)</sup> في أكتوبر ٢٠٢٠ ، انضمت شركة اوكيك UOKiK البولندية إلى المعركة مع خط الأنابيب ، وفرضت غرامة قياسية قدرها ٦.٥ مليار يورو على شركة غاز بروم ، وعقوبات تتراوح من ٦ إلى ٢٠ مليون يورو على شركاء المشروع الخمسة. استأنفت غاز بروم الحكم ، ومن المحتمل أن تستغرق تسوية النتيجة سنوات ، ومن غير المرجح أن توقف الغرامة خط الأنابيب ، ولكن إذا تم الإبقاء عليها ، فستكون بمثابة ضربة كبيرة لربحيها المستقبلية<sup>(٣٨)</sup>. ان ما تتحرك عليه بولندا بدأت تتحرك عليه دول البلطيق الثلاثة قبل عام ٢٠١٤ ، كانت دول البلطيق الثلاث تستورد الغاز من روسيا فقط ، وهذه الدول تتحرك الآن لتغيير ذلك. فكان لدى ليتوانيا محطة عائمة للغاز الطبيعي المسال منذ عام ٢٠١٤ وتقوم ببناء خط أنابيب موصل إلى بولندا ، و لدى إستونيا الآن خط أنابيب غاز إلى فنلندا ، وتمثل الولايات المتحدة الجهة الموردة لجزء من الغاز الطبيعي المسال الذي تستورده بولندا وليتوانيا ، اذ اختاروا دفع علاوة سعرية (الغاز الطبيعي المسال أعلى من الغاز عبر الأنابيب من روسيا) من أجل تقليل اعتمادهم على غاز بروم<sup>(٣٩)</sup>.

خامسا: بريطانيا دخلت بريطانيا على خط الاعتراضات لمشروع نورد ستريم ٢ وخصوصا بعد تأزم الوضع الروسي اوكرانيا ، ففي ٢٥ يناير من عام ٢٠٢٢ اعلنت الحكومة البريطانية أنه يجب التخلي عن خط أنابيب نورد ستريم ٢ إذا شنت روسيا هجوماً على أوكرانيا ، في مقابلة مع قناة سكاي نيوز يوم الاثنين ، قالت وزيرة الخارجية ليز تروس إنها "من الواضح جداً أن نورد ستريم ٢ لا ينبغي أن يستمر في حالة وقوع هجوم على أوكرانيا"<sup>(٤٠)</sup>.

سادسا : الولايات المتحدة الامريكية تمثل الولايات المتحدة من الدول المعارضة للمشروع وبقوة من خارج القارة الاوربية ، اذ انها عارضت تنفيذ نورد ستريم ٢ منذ الإعلان عن المشروع في عام ٢٠١٥ خلال إدارة باراك أوباما ، وكذلك رئاسة دونالد ترامب ، و هناك سببان على الأقل للمعارضة الأمريكية الحالية الاول ترى الولايات المتحدة أن المشروع يمثل تحدياً لأمن الطاقة في أوروبا ، وأن روابط الغاز الجديدة للاتحاد الأوروبي مع روسيا تعيق تنوع إمدادات الغاز ، وكذلك استقرار وأمن أوروبا ، وخاصة أوروبا الوسطى والشرقية. وهكذا تواصل الإدارة الحالية السياسة الأمريكية التقليدية تجاه خطوط أنابيب الغاز الجديدة التي تربط بين روسيا وأوروبا ، و أصبحت معارضة نورد ستريم ٢ كتحدي للأمن الأوروبي ذات أهمية خاصة في سياق ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والصراع الروسي الأوكراني في دونباس ، لقد تم تأكيد موقف الولايات المتحدة من المشروع من خلال تصريحات لممثلي وزارة الخارجية ، بما في ذلك كل من وزير الخارجية الأمريكي الحالي والسابق ، والثاني يمكن أن تساعد معارضة واشنطن لنورد ستريم ٢ في تحقيق هدف سياسة الطاقة لإدارة ترامب ، وهو زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى السوق الأوروبية ، ويتجلى دعم الصادرات المحلية جزئياً في التعليقات التي أدلى بها دونالد ترامب (على سبيل المثال ، أثناء زيارته لبولندا وأثناء قمة الولايات المتحدة ودول البلطيق) ، ومن قبل وزير الطاقة ، ووفقاً لهم ، فإن ارتفاع مستوى صادرات الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة يمكن أن يساهم في تنوع الإمدادات في أوروبا وتقليل الاعتماد على الإمدادات الروسية ، خاصة في وسط وشرق أوروبا<sup>(٤١)</sup>. اتخذ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين - رداً على الموقف الأمريكي - موقفاً لتوفير الدفاع اللازم ضد أي محاولات من قبل الولايات المتحدة لعرقلة المشروع الذي ينوي تزويد أوروبا بغاز طبيعي إضافي، اذ اشار الى انه سيتم تشغيل خط الأنابيب المزوج بالتوازي مع خط أنابيب نورد ستريم الحالي يعارض الأمريكيون باستمرار هذا المشروع لأنه سيزيد من اعتماد أوروبا على روسيا في إمدادات الغاز ، وقالت ساندر أوكيريك نائبة مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لدبلوماسية الطاقة أثناء حديثها للصحفيين في برلين إنها قلقة أيضاً من أن خط الأنابيب قد يفتح طرقاً لروسيا لتركيب معدات مراقبة تحت البحر في البلطيق ، و أرادت أيضاً أن ينقل رسالة إلى المسؤولين الألمان مفادها أنه في حالة المضي قدماً في المشروع ، ستكون الشركات الأوروبية منفتحة على العقوبات الأمريكية بموجب مشروع قانون تم تمريره في أغسطس ٢٠١٧ ، وقد تؤثر هذه الخطوة على شركاء شركة غاز بروم الماليين في المشروع الذين يتخذون من خارجها مقاراً من أوروبا. وقال المسؤول البولندي إن بولندا والولايات المتحدة لديهما وجهات نظر متشابهة بشأن المشروع وانتقدته<sup>(٤٢)</sup>. استخدمت الادارة الامريكية بقصد

تعطيل تنفيذ نورد ستريم ٢ حزمة من العقوبات المفروضة على روسيا في عام ٢٠١٧ تسمى "مكافحة اعداء امريكا" CAATSA، التي تؤثر - من بين أمور أخرى - على قطاع الطاقة الروسي وخطوط أنابيب التصدير الحالية أو المخطط لها من روسيا ، ومن بينها نورد ستريم ٢ ، الا ان ألمانيا احتجت هي ومجموعة من الدول الأوروبية الأخرى ، وحتى المفوضية الأوروبية على هذا القانون ، و نتيجةً لجهود الضغط الأوروبية ، بما في ذلك الألمانية ، تم استكمال الوثيقة وتعليمات وزارة الخارجية بشأن تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب ، بالشرط الذي ينص على أن الشروع المحتمل للعقوبات يجب أن يكون "بالتنسيق مع الحلفاء" ، ولكن في نهاية المطاف ، يحق لرئيس الولايات المتحدة ليقدر فرضها بنفسه<sup>(٤٣)</sup> دخلت الولايات المتحدة على خط المعارضة للمشروع من خلال "مبادرة البحار الثلاثة" التي يراها الاتحاد الأوروبي في إشاعة الشعور بالإهمال المتولد في أذهان دول وسط وشرق أوروبا ، و تهدف الولايات المتحدة من خلال هذه المبادرة إلى تعزيز اقتصادات دول المنطقة وتقليل اعتمادها على واردات الغاز الطبيعي من روسيا. تشمل مشاريع البنية التحتية المتصورة في إطار مبادرة البحار الثلاثة خطوط الأنابيب المخطط لها على طول المحور الشمالي الجنوبي في أوروبا ، على عكس المحور الشرقي الغربي التقليدي ، وتهدف خطوط الأنابيب هذه إلى سحب الغاز الطبيعي من محطات استيراد الغاز الطبيعي المسال (بعد إعادة تحويله الى غاز سائل ) التي تم بناؤها على طول الساحل الأوروبي. ستقوم هذه المحطات باستيراد الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة والدول المصدرة الأخرى ، و تهدف مبادرة البحار الثلاثة أيضاً إلى ربط شبكة خطوط الأنابيب الإقليمية الحالية بخط الأنابيب عبر البحر الأديرياتيكي (TAP) ، ومع حقول الغاز المحتملة في البحر الأسود في رومانيا. من أجل تعزيز المبادرة - خلال قمة بوخارست ٢٠١٨ - أعلن وزير الطاقة الأمريكي ريك بيرري عن إنشاء شراكة للتعاون في مجال الطاقة عبر المحيط الأطلسي (P-TEC). وبكلماته الخاصة ، فإن P-TEC "ستساعد في رفع مشاريع البنية التحتية المخطط لها إلى قمة جدول الأعمال السياسي والاقتصادي من أجل ظهورها على نطاق أوسع وجاذبيتها"<sup>(٤٤)</sup>. في الأشهر الأخيرة ، ازدادت احتمالية فرض قانون مكافحة اعداء امريكا على الشركات الأوروبية المشاركة في نورد ستريم ٢ ، و يتضح هذا من خلال التحذيرات المتكررة بشكل متزايد ، فعلى سبيل المثال في ١٧ مايو في برلين ، قالت ساندرأ أودكيرك نائبة مساعد وزير الخارجية في مكتب موارد الطاقة ، إن الولايات المتحدة "تمارس أكبر قدر ممكن من القوة الإقناعية" لإيقاف المشروع ، و كرروا إمكانية فرض عقوبات ، ويرى دبلوماسيون أوروبيون احتمال فرض عقوبات<sup>(٤٥)</sup>. في قمة حلف الناتو في يوليو ٢٠١٨ في بروكسل ، انتقد الرئيس دونالد ترامب الدعم الألماني لمشروع خط أنابيب الغاز الطبيعي ، نورد ستريم ٢ ، الذي سيسمح لألمانيا بزيادة كمية الغاز الطبيعي التي تستوردها مباشرة من روسيا عبر بحر البلطيق ، وعلى الرغم من أن الرئيس أشار لاحقاً إلى أنه يتوقع أن يمضي المشروع قدماً ، إلا أن تعليقاته أكدت دعم الولايات المتحدة لتنوع مصادر الطاقة في أوروبا وأعدت إحياء الاهتمام بالعقوبات المحتملة ضد خطوط الأنابيب التي قد تزيد الاعتماد على الطاقة الروسية. وعلى الصعيد نفسه ، دعم صانعو السياسة في الولايات المتحدة جهود الاتحاد الأوروبي لتقليل الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي ، خاصة بعد أن أوقفت موسكو مؤقتاً الصادرات عبر أوكرانيا في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠٠٦ ، على الرغم من أن الحكومات الأوروبية دعمت قضية التنوع ، الا انها واجهت تحديات لتقليل اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي الروسي ، الذي شكل ٣٧٪ من الواردات الأوروبية في ٢٠١٧ ، بارتفاع ٥٪ عن العام السابق يستشهد المحللون بالعقوبات المختلفة لتقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي ، بما في ذلك التصورات المتباينة داخل أوروبا حول موثوقية الإمدادات الروسية. وانتقد الكثيرون ألمانيا ، أكبر عميل للغاز الطبيعي لروسيا ، لسعيها لتوسيع نظام خط أنابيب نورد ستريم ٢. ويشير آخرون إلى أن توسيع نورد ستريم ٢ لن يؤدي بالضرورة إلى زيادة واردات أوروبا من الغاز الروسي ، إذا استخدمت غاز بروم القدرة الجديدة كبديل لنقل الغاز عبر أوكرانيا<sup>(٤٦)</sup>. في فبراير من عام ٢٠٢٢ ، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الشركة المسؤولة عن بناء نورد ستريم ٢ ، لتوسيع العقوبات على موسكو بعد أن اعترفت بمنطقتين انفصالييتين في شرق أوكرانيا<sup>(٤٧)</sup>. ومن الجدير ذكره ان حجم صادرات الغاز المسال الأمريكي الى الاتحاد الاوربي ما تزال محدودة جدا ولا يمكن التعويل ، فعلى الرغم من ارتفاع صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكي إلى أوروبا في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦ ، فهي ما تزال تشكل أقل من ١٪ من إجمالي الواردات - ولا يمكن مقارنتها بالإمدادات من روسيا أو النرويج أو الجزائر<sup>(٤٨)</sup> .

## الاستنتاجات

١- تمتلك روسيا أكبر احتياطي الغاز الطبيعي في العالم ، و اصبحت منتجا ومصدرا رئيساً في الوقت الحاضر ،وهي تحاول ان تضمن السوق الاوربية من خلال جملة من الانابيب اخرها انبوب نورد ستريم ٢ الذي بدأ العمل به عام ٢٠١٥ ، وانتهت منه في عام ٢٠٢١ ، و تدعي روسيا انه مشروعاً تجارياً يخلق حالة من الاستقرار الطاقوي المضمون في المنطقة وينعشها اقتصادياً .

٢- ان مواقف الدول الاوروبية تباينت حوله ما بين القبول والدعم كما هو الحال في المانيا التي ايدته في بادئ الامر لأنها رأت فيه ما يجعلها موزعا رئيسيا لاوروبا بحكم الموقع الجغرافي لها ، فضلا عن يوفر ما تحتاجه القاعدة الاقتصادية الخاصة بها ، لكن سرعان ما تغير موقفها بسبب الضغط الذي تعرضت له من الدول الاوروبية والولايات المتحدة على اثر الازمة الاوكرانية لينتهي بها الامر الى عدم منحه شهادات الاعتماد . اما المفوضية الاوروبية والدول الاخرى فقد عارضت المشروع من البداية ورات فيه انه يشكل خطرا على اوروبا ويجعلها عرضة للابتزاز الروسي وامكانية استخدام الطاقة كسلاح ضدها .

٣- الموقف الاوكراني واضح جدا ، وقد تمثل بالرفض المطلق للمشروع لانه سوف يحرمها من من امتيازات دولة العبور ، وكما هو معرف انها تجني منه مليارات الدولارات سنويا ، تسهم في تعزيز الناتج المحلي الاجمالي .

٤- اما الولايات المتحدة فقد دخلت على خط المعارضة يدفعها في ذلك رغبتها في تصدير الغاز الصخري المسال الى اوروبا كبديل للغاز الروسي ، من جهة والعداء التاريخي بينها وبين روسيا التي تهدد المجال الحيوي لها .

### المصادر :

(1) Corey Johnson , Matthew Derrick, A Splintered Heartland: Russia, Europe, and the Geopolitics of Networked Energy Infrastructure, copyright Taylor & Francis, 2012,482-483.

(2) Martin Russell , The Nord Stream 2 pipeline Economic, environmental and geopolitical issues,EUROPEAN PARLIAMENT ,BRIEFING, July 2021,p1.

(3) IBID,p2.

(4) Balázs R. Sziklai, László Á. Kóczy, Dávid Cserecsik , The geopolitical impact of Nord Stream 2, Energy Policy, 144, 111692, 2021 ,p1-2. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2020.111692>

(5) Nord Stream Committed .Reliable .Safe , Nord Stream 2 Offshore Pipeline Detail Design,p1.

[https://ens.dk/sites/ens.dk/files/OlieGas/05\\_baggrundsrapport\\_nord\\_strea\\_offshore\\_pipeline\\_detail\\_design\\_marts\\_2018.pdf](https://ens.dk/sites/ens.dk/files/OlieGas/05_baggrundsrapport_nord_strea_offshore_pipeline_detail_design_marts_2018.pdf) 2 -

(6) Nord Stream The new gas supply route for Europe ,Nord Stream Extension Project Information Document (PID), March ,2013,p10.

(7) S. Z. Zhiznin, V. M. Timokhov, ECONOMIC AND GEOPOLITICAL ASPECTS OF THE NORD STREAM 2 GAS PIPELINE, BALTI REGION, Vol. 11, N 3,2019,P29.

(8) IBID,p 30.

(9) IBID,P32-34.

(10) Balázs R. Sziklai, László Á. Kóczy, Dávid Cserecsik , The geopolitical impact of Nord Stream 2, Energy Policy, 144, 111692, 2021 ,p2. <https://doi.org/10.1016/j.enpol.2020.111692>

(11) S. Z. Zhiznin, V. M. Timokhov, OP.CIT , p36.

(12) Hannes Adomeit , Germany, the EU, and Russia: The Conflict over Nord Stream 2, Center for European Studies, CES Policy Brief, April 2016,p4.

(13) Agata Łoskot-Strachota, Rafał Bajczuk, Szymon Kardaś, Nord Stream 2 divides the West, Publications, 18/06/2018.

[https://www-osw-waw-pl.translate.google/en/publikacje/osw-commentary/2018-06-18/nord-stream-2-divides-west?\\_x\\_tr\\_sl=en&\\_x\\_tr\\_tl=ar&\\_x\\_tr\\_hl=ar&\\_x\\_tr\\_pto=sc](https://www-osw-waw-pl.translate.google/en/publikacje/osw-commentary/2018-06-18/nord-stream-2-divides-west?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=sc)

(14) Martin Russell OP.CIT,P4-5.

(15) Claire Mills, Geopolitical implications of Nord Stream 2, Research Briefing, House of Commons Library, Number 9462, 2 March 2022,p9-10.

(16) Iea , Statement on recent developments in natural gas and electricity markets, 21 September 2021, <https://www.iea.org/news/statement-on-recent-developments-in-natural-gas-and-electricity-markets>

(17) Claire Mills, OP.CIT,p9-10.

(18) BBC , Russia denies weaponising energy amid Europe gas crisis, 13 October 2021, <https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-58896847>

(19) TASS, Nord Stream 2 launch to balance gas price parameters in Europe, says Kremlin, 15 September 2021, <https://tass.com/economy/1337991>

(20) EEAS, Energy prices, the European Green Deal and EU foreign and security policy , 14.10.2021

[https://www.eeas.europa.eu/eeas/energy-prices-european-green-deal-and-eu-foreign-and-security-policy\\_en](https://www.eeas.europa.eu/eeas/energy-prices-european-green-deal-and-eu-foreign-and-security-policy_en)

- (21) Balázs R. Sziklai, László A. Kóczy, Dávid Cserecsik ,OP.CIT ,p3.
- (22) RAGUL PALANISAMI, Opinion – The US and Nord Stream 2 Geopolitics,E-INTERNATIONAL RELATIONS , Aug 12, 2020, P2.
- (23) Agata Łoskot-Strachota, Rafał Bajczuk, Szymon Kardaś, Nord Stream 2 divides the West, Publications, 18/06/2018.  
<https://www-osw-waw-pl.translate.google.com/publikacje/osw-commentary/2018-06-18/nord-stream-2-divides-west? x tr sl=en& x tr tl=ar& x tr hl=ar& x tr pto=sc>
- (24) IBID.
- (25) Congressional Research Service informing legislative debate since 1914, Russia's Nord Stream 2 Natural Gas Pipeline to Germany Halted, Updated March 10, 2022,P2.
- (26) Journalism for the energy transition, Nord Stream 2: Twists and turns of a controversial gas pipeline, 04 Jan 2023,  
<https://www.cleanenergywire.org/news/nord-stream-2-twists-and-turns-controversial-gas-pipeline>
- (27) Steve Wood, Germany and Nord Stream 2: evolution and end of an incongruous policy, International Politics, 25 April 2023,P16.
- (28) Claire Mills, Geopolitical implications of Nord Stream 2, Research Briefing, House of Commons Library, Number 9462, 2 March 2022,p11-12
- (29) RFE/RL , Merkel: New Pipeline Impossible Without Clarity For Ukraine, Radio Free Europe RadioLiberty, April 10, 2018, <https://www.rferl.org/a/russia-ukraine-germany-merkel-nord-stream-2-impossible-without-clarity/29156506.html>
- (30) Congressional Research Service informing legislative debate since 1914, Russia's Nord Stream 2 Natural Gas Pipeline to Germany Halted, Updated March 10, 2022,P2.
- (31) Social Science Open Access Repository, Nord Stream 2: A New Chapter in Energy Geopolitics, IndraStra Global , 4 ,2018 , p2.  
<https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ss0ar-57593-4>
- (32) Maria Shagina , Kirsten Westpha, Nord Stream 2 and the Energy Security Dilemma, SWP Comment , NO.46 ,JULY 2021,p5.
- (33) Georgi Gotev, Ukraine struggles to make its voice heard in Nord Stream 2 certification, EURACTIV,2021,  
<https://www.euractiv-com.translate.google.com/section/global-europe/news/ukraine-struggles-to-make-its-voice-heard-in-nord-stream-2-certificatio/? x tr sl=en& x tr tl=ar& x tr hl=ar& x tr pto=sc>
- (34) Maria Shagina , Kirsten Westpha, Nord Stream 2 and the Energy Security Dilemma, SWP Comment , NO.46 ,JULY 2021,p5.
- (35) Balázs R. Sziklai, László Á. Kóczy, Dávid Cserecsik , OP.CIT ,p3.
- (36) Hannes Adomeit , Germany, the EU, and Russia: The Conflict over Nord Stream 2, Center for European Studies, CES Policy Brief, April 2016,p8-9.
- (37) STEVEN PIFER,NORD STREAM 2: BACKGROUND, OBJECTIONS, AND POSSIBLE OUTCOMES, Foreign Policy at Brookings, APRIL 2021,p4.
- (38) Martin Russell , The Nord Stream 2 pipeline Economic, environmental and geopolitical issues,EUROPEAN PARLIAMENT , ,BRIEFING, July 2021,P4.
- (39) (37) STEVEN PIFER,OP.CIT,P4.
- (40) Journalism for the energy transition, Nord Stream 2: Twists and turns of a controversial gas pipeline, 04 Jan 2023,  
<https://www.cleanenergywire.org/news/nord-stream-2-twists-and-turns-controversial-gas-pipeline>
- (41) Agata Łoskot-Strachota, Rafał Bajczuk, Szymon Kardaś, OP.CIT.
- (42) Social Science Open Access Repository, Nord Stream 2: A New Chapter in Energy Geopolitics, IndraStra Global , 4 ,2018 , p1.  
<https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ss0ar-57593-4>
- (43) Countering America's Adversaries Through Sanctions Act, US Department of Treasury, 2.08.2017.
- (44) RAGUL PALANISAMI, Opinion – The US and Nord Stream 2 Geopolitics ,E-INTERNATIONAL RELATIONS , Aug 12, 2020, P3.
- (45) Agata Łoskot-Strachota, Rafał Bajczuk, Szymon Kardaś, OP.CIT.
- (46)The Congressional Research Service has informed legislative debate since 1914, Nord